

الضاد من المبالغة إلى الواقع.. ومن التشخيص إلى المعالجة

محاصرة الفساد ومحاربه مسؤلية المجتمع ككل.. أفراداً وجماعات.. سلطة ومعارضة

اليمن من أوائل الدول التي وافقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.. وأكثر من عشرين قانون رئيسياً نصت على مكافحته

المجتمع اليمني، الأمر الذي أدى إلى غياب الرؤى الموضوعية والأساليب العلمية لتشخيص الفساد وتحديد مظاهره وأخطائه المختلفة وبالتالي تحديد الآليات والإجراءات المناسبة للتغلب بمحاربه ومعاربه.

٩- وجود عوامل وأسباب خارجية تساعد على نشر الفساد وتعميقه، يمكن إجمالها في وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركات ومنتجين من دول أخرى، حيث تسعى هذه الشركات إلى الحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، مستخدمة في ذلك وسائل الترغيب والترهيب فمفسدة ذلك جزءاً لا يستهان به من مؤسفة الدولة، ويبرز في هذا المجال الدور الذي تؤديه الشركات والمارسات التي تسلكها بعض الشركات الأجنبية الكبيرة ومتعددة الجنسيات، وكذلك بعض المنظمات والمؤسسات الدولية والحكومية منها وغير الحكومية، حيث تشكل هذه السلوكيات والممارسات صورا للفساد الخارجي مثل الجوء إلى الحكومات والمسؤولين من أجل فتح المجال لأنشطتها وأعمالها ومنحها أو من أجل الحصول على عقود امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية أو إقامة البنى التحتية، وفي سبيل ذلك تستخدم أساليب الترغيب والترهيب من أجل تحقيق أهدافها والحصول على الامتيازات التي ترغب فيها وتكون هذه الشركات والمنظمات أكثر قوة في ضغطها وتأثيرها وسلوكها المسند على الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وفترات التحول العميق مثلما هو الحال في بلادنا اليمن.

اليمن من أوائل الدول التي وافقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.. وأكثر من عشرين قانون رئيسياً نصت على مكافحته

يُعد الفساد ظاهرة اجتماعية وجدت منذ أن وجد الإنسان على ظهر البسيطة، حيث عرفت كافة المجتمعات البشرية في كل الأزمنة والصور، كما أصبح الفساد في عصرنا الحاضر ظاهرة عالمية تنتشر في كافة المجتمعات المعاصرة المتقدمة منها والنامية، والغنية منها والفقرية، وذلك رغم إجماع هذه المجتمعات على قبح الفساد ومخاطره المختلفة والمتعددة الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي تتزايد بصورة خاصة في المجتمعات النامية والأقل نمواً وذات الموارد المحدودة.

ومع تزايد وعي المجتمعات وإدراكها بمخاطر الفساد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإعاقة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة في تخلف المجتمعات وزيادة مظاهر الفقر واتساع انتشاره، وتهديد استقرار الدول والمجتمعات، أصبحت محاربة الفساد ومكافحته قضية عالمية تبتتها منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في شهر ديسمبر ٢٠٠٣م والتي وافقت عليها الجمهورية اليمنية في عام ٢٠٠٥م، وتعتبر من بين أوائل الدول التي توافق على هذه الاتفاقية، ونظراً لأن المجتمع اليمني يعتبر إلى حد ما حديثاً على مفهوم الفساد وأبعاده، العلمية والعملية المختلفة، فإن الأمر بحاجة ملحة إلى فهم موضوعي أوسع لظاهرة الفساد في المجتمع اليمني حتى تتضح الصورة وحتى يكون هذا المجتمع قادراً على وضع الآليات والقوانين الكفيلة بمحاربه ومعاربه، على اعتبار أن ذلك مسؤولية المجتمع ككل أفراداً وجماعات، حكاماً ومحكومين، سلطة ومعارضة.

د. طه أحمد الضليل

لذلك فإننا عندما نتكلم عن الفساد ومحاربه والعمل على مكافحته فإننا بحاجة إلى أن نحدد معناه وإطاره القانوني.. وبصورة عامة يتفق معظم المتخصصين على أن الفساد هو مصطلح فني يستخدم حين يتم استغلال الوظيفة العامة والناصب العامة لغايات ومصالح شخصية والإعتماد على المال العام، فالفساد ظاهرة تتعلق بتحويل الشان العام ومصالح المجتمع العامة إلى مصلحة خاصة للأفراد أو جماعة (جماعات) محددة داخل المجتمع وقد حدد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأنشطة تعريف الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف عام بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد لمناقصة عامة، كما يتم الفساد عندما يقوم وكلاء وسيطاء وشركات وأعمال خاصة بتقديم رشوات للاستفادة من سياسات وإجراءات عامة بغرض التخلي على المنافسين في المناقصات والتوريدات العامة أو بغرض تحقيق أرباح خاصة خارج إطار القوانين السارية"، ويتمثل الوجه الثاني للفساد عن طريق "استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح ومنافع من خلال استغلال شخصية تمتع معين الأقارب أو إساءة استعمال أموال الدولة مباشرة بأشكال مختلفة وبدون وجه حق".

وبالنسبة لمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنها لم تتضمن تعريفاً شاملاً جامعاً للفساد، لكنها وضعت توصيفاً خاصاً للأعمال والأنشطة التي تعتبر سلوكاً فاسداً في الوقت الحاضر، حيث تركت لدول الأعضاء الموقعة على المعاهدة إمكانية معالجة الأشكال المختلفة من الفساد التي قد تظهر مستقبلاً، في الوقت نفسه فإن مفهوم الفساد في هذه المعاهدة يتسم بالروية والاشتمال وطبيعة ظاهرة الفساد فيه ومدى انتشاره، واعتقد أن ذلك هو الأسلم إذ تتفاوت المجتمعات المختلفة في جوانب كثيرة ولا يمكن أن نجد مفهومياً يمتثل للفساد في كافة المجتمعات.

معيق لعملية التنمية

● ولذا فإنه ومع تزايد وعي المجتمعات وإدراكها بمخاطر الفساد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإعاقة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة في تخلف المجتمعات وزيادة مظاهر الفقر واتساع انتشاره، وتهديد استقرار الدول والمجتمعات، لجأت العديد من الدول المتقدمة والكتل الاقتصادية الدولية والإقليمية إلى إبرام اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة في عام ٢٠٠٣م والتي وافقت عليها بلادنا في عام ٢٠٠٥م، بحيث أصبحت محاربة الفساد ومكافحته قضية عالمية، وعلى المستوى الإقليمي ظهرت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد والحد منه، من بينها:

- معاهدة الاتحاد الأفريقي الإقليمية لمكافحة الفساد والتي تم تبنيها في يوليو ٢٠٠٣م.

- بروتوكول جماعة التنمية الأفريقية الجنوبية لمكافحة الفساد.

- معاهدة منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد.

- معاهدة القانون المدني والجنائي لمجلس أوروبا حول الفساد.

- معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ فبراير ١٩٩٩م.

إلى جانب ذلك أصبحت الدول والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية المانحة للمساعدات والقروض الميسرة والتسهيلات الائتمانية تساعدانها ومنحها إلى الدول المتقدمة

مكافحة ظاهرة الفساد وانتشارها مسؤلية جميع أطراف المجتمع اليمني

٣- غلبة علاقات القرى والنسب، والمناطقية والعشائرية على ما عداهما من القيم والواجبات والالتزامات الوطنية في ثقافتنا

٤- الفساد بين أفراد المجتمع اليمني، بحيث أصبحت ممارسات الفساد أمراً عادياً بل ومقبولاً ومتقبلاً من قبل المجتمع اليمني، ولذلك فإنه نظراً لشمولية واتساع نطاق الفساد وقبول الناس له أصبحت القوانين والأنظمة السارية عاجزة عن التصدي للفساد.

المحصلة النهائية نتيجة لاتفاق غير قانوني بين طرفين فاسد ومفسد وأن هذا الاتفاق إما أن يكون طوعياً يتم برغبة تامة بين الفاسد والمفسد للحصول على حق أو (حقوق) ومصالح خاصة غير قانونية، وقد يكون الاتفاق اتفاقاً غير طوعي (إجباري)، وذلك عندما يقوم الطرف الفاسد بابتزاز طرف آخر هو فرد من أفراد المجتمع أو جماعة من جماعات المختلفة تحتاج إلى خدمة عامة.

تعريف الفساد

● في هذا الإطار من الأهمية أن نتساءل عن مفهوم الفساد، إذ أن الجمع في بلادنا حكاماً ومحكومين مسؤولين ومواطنين يتكلمون عن الفساد حتى أن فخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح لا يتكلم إلا بمناسبة مناسبة إلا ويتحدث عن الفساد والمفسدين، مؤكداً أكثر من مرة أنه لن يكون لا هو ولا المؤتمر الشعبي العام مثقلة للفساد.

في بعض الأحيان يستغل الموظف العام (كبيراً أو صغيراً) منصبه ووظيفته العامة لعرقلة حصول الفرد أو الجماعة على الخدمة التي يطلبها أو الحق الذي يسعى للحصول عليه بشكل سهل ولبسعي وفي إطار الأنظمة والقوانين، بغرض الحصول على مقابل مادي (مال) أو معنوي (مساطة) غير على قانوني.

أسباب وعوامل الفساد

● تتعدد الأسباب والعوامل الكامنة وراء ظاهرة الفساد في المجتمع اليمني، وتتعدد داخل بعضها البعض، فهناك أسباب اقتصادية وسياسية، وأسباب اجتماعية وثقافية، وأسباب داخلية وأسباب خارجية، وإلى جانب وجود عوامل وأسباب عامة لوجود الفساد في المجتمع اليمني، مثلها مثل أي مجتمع، فإن هناك أسباباً وعوامل ذات خصوصية نسبية تبرز، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- ضعف وعي المجتمع اليمني بأبعاد الفساد وآثاره، وتغلب عليه القيم التقليدية والروابط القوية المستندة إلى علاقات النسب والقرابة والعلاقات المناطقية.

٢- المرحلة الانتقالية والتحول المعقدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا، خاصة بعد قيام الوحدة المباركة في ١٩٩٠م، فاشلاخ أن فرص ممارسات الفساد واتساع وتوسع مظاهره تزداد بصورة كبيرة في المراحل الانتقالية وفترات التحولات العميقة، وقد ساعد على ذلك في اليمن حداثة البناء المؤسسي والإطار القانوني للدولة الحديثة وعدم اكتماله، إذ أن هذا الوضع قد وفر بدون شك بيئة مناسبة للفاسدين والمفسدين، مستغلين ضعف أجهزة الرقابة وضعف مستوى خبراتها من أجل تحقيق المصالح الذاتية والشخصية.



٥- قوة ترابط وتكاتف الفاسدين والمفسدين وبفة تنظيمهم واتساع نطاقهم لأن المصالح تجعلهم أكثر قوة وسطوة بصورة أو باخرى، بينما تنقسم علاقة المرابطين والاتصال بين المرابطين بالوهم والضعف نتيجة تفرق هذه الجماعات وتشتتها وعدم تنظيمها.

٥- قلة عدد الكوادر الكفوة والمؤهلة في كافة المجالات المختلفة مثل الهندسة والمحاسبة أو ضعف وتدني مستواهم وكفاءتهم، صحيح لدينا كم هائل من المهندسين والمحاسبين وخبرجي الجامعات لكن المعلومات عنهم قليلة والكفو عددهم قليل.

٦- انتشار مظاهر الجهل ونقص المعرفة بالحقوق والواجبات، وتغيبها الإجراءات والخطوات الحصول على الخدمات العامة وتكلفتها، خاصة في ظل قصور آليات الوصول إلى المعلومات واتساع دائرة وجود إجراءات مكتوبة وقواعد عمل منشورة ومعلقة للجمهور في قطاعات الخدمات العامة يساهم بشكل كبير على فتح مجالات وفرص ممارسات الفساد.

٧- ضعف أو غياب دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة ومتابعة الأداء الحكومي، وإذا وجدت فإنها قد تفقد للوضوئية أو الحيادية ويشمل ذلك أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة وبيانات الصحف الحزبية.

٨- حداثة مفهوم الفساد وأبعاده العملية والعلمية المختلفة في

مصاعب كشف الفساد تنحصر في ضعف الرقابة الداخلية وقصور آليات العمل الخاصة بذلك

١- ضعف وعي المجتمع اليمني بأبعاد الفساد وآثاره، وتغلب عليه القيم التقليدية والروابط القوية المستندة إلى علاقات النسب والقرابة والعلاقات المناطقية.

٢- المرحلة الانتقالية والتحول المعقدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا، خاصة بعد قيام الوحدة المباركة في ١٩٩٠م، فاشلاخ أن فرص ممارسات الفساد واتساع وتوسع مظاهره تزداد بصورة كبيرة في المراحل الانتقالية وفترات التحولات العميقة، وقد ساعد على ذلك في اليمن حداثة البناء المؤسسي والإطار القانوني للدولة الحديثة وعدم اكتماله، إذ أن هذا الوضع قد وفر بدون شك بيئة مناسبة للفاسدين والمفسدين، مستغلين ضعف أجهزة الرقابة وضعف مستوى خبراتها من أجل تحقيق المصالح الذاتية والشخصية.

٣- غلبة علاقات القرى والنسب، والمناطقية والعشائرية على ما عداهما من القيم والواجبات والالتزامات الوطنية في ثقافتنا

٤- الفساد بين أفراد المجتمع اليمني، بحيث أصبحت ممارسات الفساد أمراً عادياً بل ومقبولاً ومتقبلاً من قبل المجتمع اليمني، ولذلك فإنه نظراً لشمولية واتساع نطاق الفساد وقبول الناس له أصبحت القوانين والأنظمة السارية عاجزة عن التصدي للفساد.

٥- قوة ترابط وتكاتف الفاسدين والمفسدين وبفة تنظيمهم واتساع نطاقهم لأن المصالح تجعلهم أكثر قوة وسطوة بصورة أو باخرى، بينما تنقسم علاقة المرابطين والاتصال بين المرابطين بالوهم والضعف نتيجة تفرق هذه الجماعات وتشتتها وعدم تنظيمها.

٥- قلة عدد الكوادر الكفوة والمؤهلة في كافة المجالات المختلفة مثل الهندسة والمحاسبة أو ضعف وتدني مستواهم وكفاءتهم، صحيح لدينا كم هائل من المهندسين والمحاسبين وخبرجي الجامعات لكن المعلومات عنهم قليلة والكفو عددهم قليل.

٦- انتشار مظاهر الجهل ونقص المعرفة بالحقوق والواجبات، وتغيبها الإجراءات والخطوات الحصول على الخدمات العامة وتكلفتها، خاصة في ظل قصور آليات الوصول إلى المعلومات واتساع دائرة وجود إجراءات مكتوبة وقواعد عمل منشورة ومعلقة للجمهور في قطاعات الخدمات العامة يساهم بشكل كبير على فتح مجالات وفرص ممارسات الفساد.

٧- ضعف أو غياب دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة ومتابعة الأداء الحكومي، وإذا وجدت فإنها قد تفقد للوضوئية أو الحيادية ويشمل ذلك أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة وبيانات الصحف الحزبية.

٨- حداثة مفهوم الفساد وأبعاده العملية والعلمية المختلفة في

نحو إدارة اقتصادية حديثة تضمن مستوى معيشياً أفضل

الصهيبي: خطة لإصلاح النظام الضريبي وتخفيض القيمة الضريبية لتشجيع التجارة والاستثمار

نافذة واحدة والتوسع في نظام التسديد المباشر للضرائب المستحقة إلى البنوك وتفعيل النظام الضريبي والإلكتروني في التصالح مع مكنفي الإدارة العامة للضريبة عبر شبكة الانترنت لتقديم الإقرار والتسديد والحصول على الوثائق الضريبية.

وتحاولت خطة إصلاح وتحديث النظام الضريبي من حيث السلطات المحلية المزد من السلطات التي تمكثها من أداء مهامها وفقاً لقانون السلطة المحلية، وتؤكد الخطة في مجال المعلومات على التطور التكنولوجي في استخدام تكنولوجيا المعلومات بحيث يستعمل الربط الشبكي بين ديوان المصلحة ومكاتب فروعها في مراكز المحافظات ثم المديريات وبين المصلحة ومختلف الجهات ذات العلاقة بهدف تدفق البيانات وخلق قاعدة معلومات تمكن المصلحة من القدرة على ربط وتحصيل الضرائب المستحقة بشكل عادل ودقيق.

كما اهتمت الخطة بجانب التوعية الضريبية وترسيخ نشر الثقافة الضريبية لدى المواطن وتصحيح المفاهيم المغلوطة والنظرة الخاطئة لدى معظم أفراد المجتمع عن الدور المناط بإدارة الضريبة بحيث يتحول المفهوم لدى المكلف من فرض الضريبة إلى قناعة باعتبارها مساهمة وطنية هدفها الأساسي التكافل الاجتماعي لإحداث تنمية شاملة في مختلف مجالات البناء الوطني، إضافة إلى ترجمة القوانين الضريبية وأدلة العمل إلى اللغة الإنجليزية والتيسير مع وزارة الضريبة والتعليم لإبراز التوعية الضريبية ضمن مناهج التربية الوطنية في المدارس واعتماد الالتزام الضريبي كشرط من شروط قبول

تفويض السلطة بمختلف المستويات الإدارية من خلال استعمال إصدار الهيكل التنظيمي للمصلحة والذي يوفق بين المراقبة والتفويضات في السلطة ضماناً لسلامة التنفيذ وسهولة تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

وقال نعمان الصهيبي: إن الخطة تهدف إلى تفعيل إجراءات وتعاملات المكلفين مع الإدارة الضريبية وبنود الحاجة إلى المعاملات السبوية المباشرة، وبهدف التحديث في الجانب الفني لإجراءات وتفعيل آلية العمل الضريبي وتيسير وربط وتحصيل الضرائب المستحقة بكفاءة اقتصادية عالية من خلال التنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بشأن استعمال إجراءات تحصيل الضريبة المطبوعة وفق برنامج التي يحقق أعلى كفاءة في الأداء، وتوسيع نطاق العمل بنظام الربط الذاتي لتسليم أكبر شريحة ممكنة من كبار المكلفين تعزيزاً للثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف واعتماد القطاع الخاص شريكاً أساسياً وفعالاً في مهام ربط وتحصيل الضريبة، كما يتحقق ذلك من خلال تفعيل نظام العقوبات لدى المحاسبين القانونيين غير المتترمين بقواعد آداب المهنة وصولاً إلى امتثال طوعي من قبل المكلفين عند صدور مختلف الضرائب المستحقة، واعتماد نظام الفحص بالعينة وذلك بوضع برنامج يترافق مع تطبيق نظام الربط الذاتي والتنفيذ الدقيق لشرط شغل الوظائف الإدارية والعلمية وفقاً لقرارات التوصيف المحددة لها وتعيينها على عموم محافظات الجمهورية واستكمال إجراءات توحيد الملف الضريبي لضمان ربط وتحصيل الضرائب المستحقة على المكلفين من خلال

صنعاء- «البيان» أكدت مصلحة الضرائب أن لديها خطة مستقبلية لإصلاح النظام الضريبي ومحاربة مختلف أوجه التهرب الضريبي والقضاء على الاختلالات الضريبية.

وقال الأخ نعمان ظاهر الصهيبي- رئيس مصلحة الضرائب- إن المباح «: إن إجراءات التحديث والتطوير مازالت نهجنا الأساسي مستقبلاً لتحقيق الأهداف المرسومة في تحسين آلية العمل الضريبي وتيسير إجراءات ربط تحصيل الضريبة وتنمية القوى البشرية وتفعيل آلية الرقابة وإعادة صياغة قانون ضرائب الدخل وتخفيض سعر الضريبة بما يتواءم والتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، وأضاف الصهيبي: إن هناك خططا وبرامج استراتيجية من شأنها إحداث مجموعة من الإصلاحات في الجانب المعلوماتي والتوعية الضريبية والإدارية والفنية وتطوير الآليات والوسائل التي يعتمد عليها في إعداد الخطة السبوية والفصلية بحيث تستند على مدخلات واضحة ومحددة بمعايير أداء قابلة للتنفيذ والقياس من خلال أسناد المهام والمسؤوليات وفق تقييم دوري لسبوت التنفيذ وتحليل النتائج وإبراز مكان النجاح وتطويرها ومعالجة الأخطاء وتحليل أسبابها وتلافي وقوعها.

وأكد رئيس مصلحة الضرائب أن البرنامج الانتخابي لرئيس المؤتمر الشعبي فخامة الأخ علي عبدالله صالح للانتخابات الرئاسية هو اللبني لمطوحات الإدارة الضريبية وإصلاح النظام الضريبي وتحسين آلية الأداء الضريبي، مشيراً إلى أن تخفيف الأعباء المستوحاة من مشروع إعادة البناء والهيكلة في المصلحة «الإدارة الضريبية» بحيث يغطي جميع الوظائف المناطة بالمشروع مع التشخيص الدقيق في دعم نقاط القوة في النظام الضريبي وتجنب نقاط الضعف، وأضاف: أن تطوير الإصلاح موجّه في

وفي الجمهورية اليمنية فإن الإطار التشريعي والقضائي ذات العلاقة بفضايا المال العام ومكافحة السداد وكذلك الإجراءات التشريعية والإجرائية والتنظيمية التي تنظم أعمال محاكم الأموال العامة تنوع فيما يزيد على عشرين قانوناً رئيسياً من أهمها قانون الجرائم والعقوبات وهو المصدر التشريعي الأول لمكافحة القضايا المتصلة بالفساد وحماية الأموال العامة، القانون المدني، قانون الخدمة المدنية، القانون المالي، قانون المناقصات والمزايدات الحكومية، قانون أراضى وعقارات الدولة، قانون الجمارك، قانون البنوك، الأمر الذي يؤدي من ناحية إلى تطويل إجراءات التقاضي في فضايا الأموال العامة نتيجة تدخل اختصاص محاكم الأموال العامة مع اختصاص محاكم أخرى مثل محاكم الجمارك والضرائب، ومن ناحية أخرى تدخل الإجراءات المتعلقة بقضايا المال أمام عدد جهات، إلى جانب ذلك يعتبر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إحدى الجهات الرسمية المهمة التي تساهم بدور رئيسي في حماية المال العام ومكافحة مظاهر الفساد المالي والإداري والحد منها، وذلك وفقاً للصلاحيات والاختصاصات المحددة للجهاز في القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩١م ولائحته التنفيذية، وخاصة المادة (١١) من قانون الجهاز والمادتين ١٨-٢٢ وكذلك المادتين ٢٥-٢٧ من اللائحة التنفيذية، ورغم الجهود التي يبذلها الجهاز إلا أنه يعاني من صعوبات ومعوقات عدة من أبرزها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، والقصور في آليات العمل الخاصة بالكشف عن ممارسات الفساد ومنها النزاهة والشفافية والعلنية والمساءلة، وكذلك عدم التقاطي الجدي مع مخرجات الجهاز وتقاريره.

صور الفساد

● إن الفساد موجود أيضاً في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني..

فالفاسد في معناه العام هو سلوك بشري يخالف القوانين السارية والأنظمة العامة، سواء أكان هذا السلوك قريباً أو جماعة معينة (حزبية كانت أو سياسية، أو اقتصادية) أو كان هذا السلوك قد أنتج موظفين حكوميين أو تجار ورجال أعمال في القطاع الخاص، أو من قبل عاملين في منظمات وجمعيات أهلية أو فرد من أفراد المجتمع، ولذلك لا بد أن نعي قضية مهمة وهي أن الفساد لا يوجد فقط في أجهزة ومؤسسات الدولة، وإنما هو موجود أيضاً في القطاع الخاص وفي منظمات المجتمع المدني بصورة أو باخرى فالفساد بصورة عامة لا بد وأن يكون له طرفان فاسد ومفسد.. ويشير تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٤م- حول الفساد في العالم- إلى أن القطاع الخاص يعد مصدر التمويل لكثير من الفساد السياسي والإداري في العالم، وأنه تقع على عاتق هذا القطاع مسؤولية كبيرة في الحد من هذه المشكلة.. وفي الوقت نفسه هناك أشكال ومظاهر عدة للفساد، هناك الفساد السياسي، وهناك الفساد الإداري والمالي للحكومة، وهناك الفساد الاقتصادي، والفساد الاجتماعي والأخلاقي.

ومن ثم فإن الموضوعية تقتضي منا الإقرار بأن ظاهرة الفساد وانتشارها لا تعتبر مسؤولية الحكومة فقط وإنما هي مسؤولية جميع أطراف المجتمع اليمني، أفراداً وجماعات، قطعاً خاصاً وجمعيات أهلية ومنظمات المجتمع المدني، فالفساد هو في



□ نعمان الصهيبي